جواب السؤال الشفهي
لمستشاري فريق الاتحاد الوطني للشغل
حول " تماطل الحكومة في تحرير قطاع نقل الأشخاص "

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون المحترمون

* انسجاما مع البرنامج الحكومي الذي أكد على ضرورة اعتماد برامج تعاقدية ودفاتر تحملات لمحاربة اقتصاد الريع والحد من الاحتكار والاستثناءات والعمل على تعويض التراخيص والامتيازات بدفاتر تحملات تحدد الشروط الموضوعية للاستثمار في إطار المساواة وتكافؤ الفرص مع اللجوء إلى طلبات العروض كلما أمكن ذلك، أصبح من الضروري العمل على تأهيل خدمات النقل الطرقي الجماعي للأشخاص في إطار التنمية المستدامة من حيث الجودة والمنافسة والكلفة والسلامة لكونه يعرف عدة اختلالات عميقة وهيكلية تمس بمصداقية الخدمة العمومية وقدرتها على الاستجابة لتطلعات المواطنين وللتطور الهام الذي يعرفه المجتمع وبالتالي تجعل دون جدوى كل إجراء يهدف إلى تحسين خدمات هذا القطاع وتأهيله.

* وفي هذا الإطار وضعت الوزارة تصورا لما يجب أن يكون عليه قطاع النقل العمومي للمسافرين في المستقبل اعتمادا على مقاربة تشاركية تروم تأهيل الفاعلين في القطاع والقيام بإصلاح هيكلي ومؤسساتي. كما نظمت الوزارة بتاريخ 31 يناير 2013 مناظرة وطنية حول إصلاح هذا القطاع ، بمشاركة خبراء مغاربة وأجانب في مجال نقل الأشخاص وممثلي المجتمع المدني والسياسيين، بالإضافة إلى ممثلي الإدارات المعنية والمهنيين، تمت خلالها دراسة ومناقشة كل المواضيع والأفكار والمقترحات ذات الصلة بالموضوع. وقد انبثقت عن هذه المناظرة توصيات تمت بلورتها في ورقة طريق لتنمية وإصلاح القطاع، تتمحور حول:

المحور الأول : إصلاحات في إطار المنظومة القانونية الحالية بما في ذلك معالجة إشكالية الخطوط القصيرة وتنسيقيات النقل،
المحور الثاني : معالجة الجانب الاجتماعي لشغيلة القطاع،
المحور الثالث : إنجاز الدراسات اللازمة حول تنمية وتأهيل مقاولات النقل الطرقي للمسافرين،
المحور الرابع : الإصلاح المؤسساتي والهيكلي.

* وفي إطار المحور الأول، تم إدراج بعض المقتضيات في مشروع قانون الميزانية لسنة 2014 تهدف إلى تطهير القطاع من الاستغلال عن طريق الكراء وتأهيل المقاولة العاملة فيه وتهييئها لرفع التحديات التي قد تنتج عن الإصلاح الهيكلي والمؤسساتي موضوع المحور الرابع.

* وبالنسبة لهذا الإصلاح فقد تم إعداد مشروع قانون و عرضه على جميع الهيئات الممثلة للمهنيين بتاريخ 28 يونيو 2013 بحيث لم تتوصل الوزارة إلى حد الآن بأي ملاحظة أو اقتراح بشأنه. وسيتم عرض هذا المشروع على قنوات المصادقة قبل متم هذه السنة.